المالية البرلمانية: موازنة ٢٠١٢ ستراعي زيادة رواتب المتقاعدين وتوفير فرص العمل

ترحيب بقانون دعم المشاريع الصغيرة

□ بغداد/ المدى

أكدت اللجنة المالية البرلمانية أنها ستراعي في موازنة العام الحالي ٢٠١٢ زيادة رواتب المتقاعدين وتوفير فرص العمل عن طريق التوظيف الحكومي وزيادة المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، فيما أشارت إلى أن الموازنة ستبلغ ١١٧ تريليون دينار عراقي.

وقال رئيس اللجنة حيدر العبادي لـ"السومرية نيوز"، إن "اللجنة المالية ستراعي ثلاثة أمور في الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢ وهي زيادة رواتب المتقاعدين، وزيادة فرص العمل عن طريق التوظيف الحكومي، فضلا عن زيادة المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية"، مشيرا إلى أن "التخصيصات المالية ستتم عن طريق المناقلات بين أبواب الصرف من دون التأثير على عمل الدولة وتوفير الخدمات".

وأضاف العبادي أن "اللجنة المالية تسعى إلى إنهاء مناقشة الموازنة للعام الحالي وعرضها على البرلمان نهاية هذا الأسبوع"، مبينا أن "تخصيصات موازنة العام الحالي ستبلغ ١١٧ تريليون دينار عراقي".

وأعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في (٥ كانون الأول ٢٠١١)، أن المجلس صوت على مسودة موازنة عام ٢٠١٢، بقيمة ١٠٠ مليار دولار.

وكان وزير المالية رافع العيساوي أعلن، في ٨ كانون الأول ٢٠١١، أن موازنة العام ٢٠١٢ لن تشهد أي زيادة على رواتب الموظفين أو المتقاعدين، لافتاً إلى أن موضوع الزيادات على الرواتب هو من أهم الملفات التي يعترض عليها صندوق النقد الدولي.

الى ذلك رحبت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتصويت مجلس النواب على قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، والمعول عليه في معالجة جزء من مشكلة البطالة، يأتي هذا وسط تحذيراتٍ من تداعيات الأزمة السياسية على الاقتصاد العراقي وارتفاع نسب الفقر في العراق.

وقال وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي بحسب(اذاعة العراق الحر) : أن قانون دعم المشاريع الصغيرة هو جزءٌ من وثيقة سياسة التشغيل الوطنية، داعيا الوزارات كافة للتنسيق والتعاون مع وزارته لتنفيذ بنود هذه الوثيقة.

وتهدف وثيقة سياسة التشغيل الوطنية التي اقرها مجلس الوزراء العام الماضي إلى إيجاد فرص عمل للعاطلين وتسريع الجهود الإنمائية الهادفة إلى تخفيض البطالة المتزايدة وتخفيف الفقر.

واضاف الربيعي أن سياسة التشغيل الوطنية تربط بين إستراتيجيتي خطة التنمية الوطنية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ وإستراتيجية خفض نسب الفقر في المجتمع العراقي، مشيرا إلى عقد العديد من الندوات واللقاءات لتنفيذ الخطة كان آخرها الحلقة النقاشية التي عقدت في اسطنبول بالتنسيق والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة العمل الدولية.

تتضمن سياسة التشغيل الوطنية العديد من الخطط والمشاريع منها القروض الزراعية وبرامج لدعم الأرامل ومشروع قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي صوت عليه البرلمان في جلسة الخميس الماضي.

وبحسب بيان صدر عن البرلمان فان القانون يهدف إلى تقليص حجم البطالة وتوسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة.

واستبعد الربيعي تمكن الحكومة من القضاء على مشكلة البطالة بالكامل لأنها ليست ظاهرة طارئة بل هيكلية لافتاً الى عدم قدرة القطاعات الاقتصادية العراقية على خلق وظائف وفرص عمل.

وأشار إلى ضرورة الارتقاء بالاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الزراعية والصناعية والاستثمارية.

ويؤكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي أنه بالرغم من انخفاض نسبة البطالة من ١٥٪ إلى ١١٪، وسعي الحكومة إلى خفضه إلى ٧٪ في عام ٢٠١٤، لكن ذلك يتوقف على التخصيصات المالية وتنشيط القطاع الخاص والاستثمار والحد من العمالة الأجنبية.

وفي ظل غياب الإحصاءات الحكومية الدقيقة يرى خبراء اقتصاديون أن نسب البطالة لا تقل عن ٣٥٪ في العراق، وهذا ما قاله الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني من ان تداعيات الأزمات السياسية على الاقتصاد العراقي ستزيد من ارتفاع نسب الفقر والبطالة وانتشار الجريمة وتعاطي المخدرات وغيرها.

برلماني يحذر من الاعتماد الكامل على واردات النفط

□ بغداد/ المدى

حذر البرلماني حسون الفتلاوي من حدوث كارثة اقتصادية في العراق في حال استمرار اعتماده على واردات النفط في الدخل القومي.وقال الفتلاوي بحسب (أين) ان السلبيات الرئيسة في العملية الاقتصادية بالعراق هي الاعتماد الكلي على مصدر واحد للدخل القومي وهو النفط لان الاخير معرض الى الانخفاض في الاسواق العالمية واذا تم الاخفاق في هذا المصدر فقد تحصل كارثة اقتصادية لا يمكن توقعها ولا يمكن استنتاج سلبياتها وانعكاسها على الشعب. وأضاف الفتلاوي ان العراق يمتلك الكثير من المقومات والموارد الطبيعية والاقتصادية التي تجعله قادرا على عدم الاعتماد الكلي على النفط مثل الصناعة والسياحة بالاضافة الى الزراعة.

مبيناً ان الاخيرة مازالت تعتمد على اساليب الزراعة البدائية.

ودعا الحكومة الى ايجاد الوسائل الكفيلة من اجل تنشيط وتطوير هذا القطاع الحيوي والاعتماد عليه كرافد لنمو الاقتصاد الوطني. وتشكل واردات النفط الخام المصدرة من العراق المورد الاساس في الدخل المالي القومي للبلاد وأكثر من ٨٥٪ من الموازنة المالية العامة للدولة .

وتأتي هذه التحذيرات في ظل ما تشهده منطقة الخليج حالة من التوتر والشد بعد ان هددت ايران بغلق مضيق هرمز ووقف صادرات النفط التي تمر من خلاله والتي تقدر بـ٤٠ ٪ من الاحتياج العالمي ، إذا قامت أميركا والغرب بفرض عقوبات اقتصادية على النفط الايراني او ضرب المواقع النووية التابعة لها.

يذكر ان العراق يعتمد في تصدير نفطه في الوقت الراهن على موانئ العراق المطلة على الخليج وشط العرب باكثر من مليوني برميل يوميا فيما يعتمد على ميناء جيهان التركي في تصدير حوالي ٤٠٠ الف برميل فقط حيث يصل اليه النفط العراقي عبر انابيب تمر من خلال المنطقة الشمالية، فيما لم يتم الاستفادة من الانابيب الممتدة في الاراضي السورية والسعودية.

مصرف الاقتصاد: رفع البند السابع سيمنح المصارف المحلية حرية التعامل مع العالمية

□ بغداد /المدى

أكد رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد على أهمية إخراج العراق عن طائلة البند السابع كونه سيمنح للمصارف العراقية حرية التعامل مع المصارف العالمية. وقال عبيد بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): أن العراق مازال مكبلاً بالبند السابع من قبل الأمم المتحدة مما أثر على عمل المصارف العراقية كونه أعطى سمعة سيئة في عملها الخارجي والدولي، ما أدى الى رفض المصارف العالمية ان تتعامل مع مصارفنا المحلية.

وأضاف عبيد أن إخراج العراق من الفصل السابع ضروري جداً كونه يمنح حرية التعامل مع المصارف العالمية لاسيما الدول الممثلة بمجلس الأمن الدولي، داعياً الى التحرك نحو رفعه من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي وتطوير عمل المصارف العراقية. وتابع عبيد ان هذه الخطوة سوف تخدم المصارف الحكومية بالدرجة الأساس كون أغلب المصارف الأهلية ليس لديها الإمكانيات الكافية لتصل الى التعامل مع المصارف العالمية. مشيراً الى أن الأمم المتحدة أنشأت في فترة الحصار مصرف العراق للتجارة لغرض مساعدة الاقتصاد العراقي وتنشيط الحركة المصرفية في العراق، معرباً عن أسفه الشديد أن الإدارات المصرفية السابقة لم تقدم أي خدمة للمصارف الخاصة من خلال مصرف العراق للتجارة بل إنها حاربت المصارف الأهلية ولم تفسح لها المجال للانطلاق نحو المصارف العالمية، آملاً من الإدارة المالية الحالية أن تأخذ سلبيات الإدارة السابقة وتعكسها من أجل خدمة المصارف العراقية التي تقدم خدمة عامة للبلد.

يذكر أن العراق عندما فرض عليه الحصار الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي وضع تحت طائلة البند السابع من قبل الأمم المتحدة مما جعله مقيداً بتصرفاته المالية التعاملات الخارجية.

استثمار صلاح الدين: ثلاث مدن ألعاب في المحافظة

□ صلاح الدين / المدى

أعلن رئيس هيئة استثمار صلاح الدين جوهر الفحل عن العمل بإنشاء ثلاث مدن ألعاب في بيجي وتكريت وسامراء، مبيناً أن مدينة ألعاب بيجي وصلت الى نسب إنجاز متقدمة وتعد المدينة الأولى من نوعها في المحافظة. وقال الفحل بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) أن الهيئة منحت فرصا استثمارية لغرض إنشاء ثلاث مدن ألعاب في المحافظة موزعة في تكريت وبيجي وسامراء بتكلفة إنجاز تصل الى (٣٨) مليون دولار لأراض تابعة لوزارتي المالية والبلديات.

واضاف الفحل: أن مدينة ألعاب بيجي تعد الأولى من نوعها في المحافظة، ووصلت الى نسب إنجاز متقدمة ، حيث خصصت لها أرضا مساحتها (٣١٢) دونماً تابعة لوزارة المالية وبتكلفة إنجاز (٢٧) مليون دولار وتم تسليمها الى شركتين كويتية وتركية،وتابع: تتضمن ألعابا ترفيهية وتحوطها مدن ثلجية وأحواض مائية "كبحيرات صغيرة" ومطاعم، إضافة الى ناد مخصص للأفراح والأعراس.

وأشار الفحل الى: أن مدينة ألعاب تكريت وسامراء لم يتم الى حد الآن المباشرة بتنفيذها بسبب وجود بعض العراقيل التي تقف أمام العمل بها نتيجة الأراضي المخصصة لها تابعة الى دوائر أخرى ، مؤكداً تم الاتفاق مع وزارة البلديات والمستثمر حول إنشاء مدينة ألعاب تكريت، وسيتم المباشرة بها الأسبوع المقبل،واستدرك قائلاً: تم تسليمها الى شركة عراقية بمساحة أرض (٣٢) دونماً بتكلفة إنجاز (١٠) مليونٍ دولار وبفترة إنجاز تبلغ (٢٨) شهراً، مبيناً: أنها تتضمن ألعابا ترفيهية مختلفة كدولاب هواء وسكك الموت، إضافة الى بحيرات بسيطة وحدائق.

وأضاف الفحل: أن المدينة الثالثة ستكون في سامراء بمساحة أرض خصصت لها (١٢) دونماً بتكلفة تصل الى مليون دولار لفترة إنجاز سنة واحدة، تتضمن كافة الأمور الترفيهية كون المدينة تفتقر لهكذا مدن ترفيهة، مشيراً الى: أن المساحة المخصصة لها صغيرة نتيجة إحاطة مدينة سامراء بالبساتين والآثار والأنهر.

وذكر رئيس هيئة استثمار صلاح الدين أن المساحة المخصصة لمدينة ألعاب سامراء ما زالت فيها بعض الإشكاليات مع قيادة عمليات سامراء نتيجة لوجود نقطة سيطرة تابعة للجيش في المكان المخصص مما أدى الى تأخر المباشرة للعمل بها، متأملاً خلال الأيام القادمة سيتم تسليمها الى المستثمر لغرض المباشرة بإنشاءها.

شركات أجنبية تضع العملة المحلية في اهتماماتها

□ عواصم/ المدى

سيطر الدينار العراقي في الاونة الاخيرة على اهتمام شركات بيع العملات الاجنبية لاسيما على شبكة الانترنت، فعند تصفح هذه المواقع غالبا ما تقرأ عبارات مثل "اشتري دينارا، فالحكومة الحالية سترفع قيمة العملة وستصبح من الاغنياء".

يأتي هذا في وقت أعلن البنك المركزي عن رفع سعر الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة ٣,٤٪.

ونقل موقع جورجيا بابلك برودكاستنك الامريكي الالكتروني عن الخبير في شؤون التخطيط المالي بريان هانكوك قوله انه لا يوجد شيء مضمون في عالم النقد الاجنبي المعرض للمتغيرات في كل الاوقات.

واضاف هانكوك "يبدو ان هناك الكثير ممن يبيعون الدينار العراقي في الولايات المتحدة الامريكية حسب ما سمعته مؤخرا فأنهم يقومون بإقناع الناس بأن قيمته سترتفع الى مئة ضعف".

واوضح "يستندون في حججهم لاقناع الناس على ما حدث مع العملة الكويتية بعد حرب الخليج الاولى"، مشيرا الى انه "تلقى طلب استشارة من ثلاثة اشخاص مؤخرا احدهم كان مقتنعا بأنه قادر على كسب ما يزيد على مليون دولار لو قام بشراء عملة عراقية في الوقت الحالي".

ويعد سعر صرف الدينار الكويتي الاعلى بالعام وهو ثابت ولا يتغير بالمؤثرات الاقتصادية لكون احتياطي العملة الكويتية عاليا جدا.

وكان الثلاثة لا يمتلكون اي معلومات او خبرة بشؤون صرف العملات وسوق النقد الاجنبي اذ بين هانكوك ان "هناك العديد من الضحايا والمشكلة انهم لا يدركون نتائج ما يقدمون عليه".

يشار إلى أن السوق الامريكية لا تحفل بالكثير من الفرص بالنسبة لاستثمارات الاوراق المالية اذا كانت بدون تراخيص، ولكن وزارة الخزانة الامريكية وصفت اعمال شركات الخدمات المالية وتسويق العملة كما لو انها تحصيل حاصل.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح